

الدول التي على حافة الانهيار

لكي ينهار أي بلد يجب ان يمر بثلاث مراحل.

الأولى: هي عبر الاضطرابات المستمرة حتى يستنزف البلد ويتمزق اجتماعيا وفكريا.

والثانية: عبر أضعاف مؤسساته سواء بسبب الفساد الإداري أو المحسوبية والقربة وغيرها من العوامل حتى يصل مرحلة الا دولة.

والثالثة: هي تقسيم البلد على أساس ديني او قومي أو طائفي أو أثني واحيانا حتى على اساس الفكر السياسي.

واكبر مثال هو ما مر به العراق فالعراق يعد بلد قبلي عشائري متعدد الديانات والقوميات والطوائف وأي تجاهل أو أقصاء أو تهميش لأي طائفة أو ديانة أو قومية يعزز الشعور بالظلم ومن ثم يؤدي الى حرب أهلية وهذا الشعور تراكم منذو عشرات السنين الى أن بلغ أشده عام 2006 عندما بدأ تمزق النسيج الوطني العراقي وبدأت الناس تلجأ الى الطائفة والقبيلة والقومية مع غياب كامل للمؤسسات الدولة العدالة التي تستعيد الحقوق، وبما أن مراكز الشرطة والمحاكم لاتحل المشاكل ولاتأخذ الحق لأحد لجأت الناس الى العرف القبلي خصوصاً ونحن مجتمع غير مسامح يبحث عن ثأره وهذا ما أجازته له القبيلة والدين لذلك معظم الناس ممن فقدوا شخص عزيز عليهم مازلوا حاقدين على طائفة قتل مسلحها هذا الشخص الى أن وصل الأمر أن الشخص السني لم يعد يستطيع السير في منطقة شيعية والشخص الشيعي لم يعد يستطيع السير في منطقة سنية وكذلك المسيحي والكردي وبعد سقوط الموصل تعزز جيداً هذا الشعور فالمسيحيين والايزيدين شعروا أن الجيش ذات الأغلبية الشيعية تخلى عنهم ولم يوفر لهم الحماية وأن السنة ايظا تخلوا عنهم وأحتضنوا من هاجمهم وقتلهم وهجرهم، والاكراد شعروا أن الدولة لاتهم لأمرهم عندما سمحت لعصابات اهل الحق أن تهددهم وهي تمثل نسبة من الشيعة في البرلمان ومحمية من قبل الحكومة الشيعية، وتخوفوا من هجوم تنظيم داعش السني في

العراق الذي يختلف عن أمتداده السوري لأن معظم مقاتليه من العراقيين السنة فهو يضم أكثر من 45 ألف مقاتل عراقي من مجموع مقاتليه الذي يقدر عددهم بـ 50 ألف ومعظمهم من الفئات التي أقصاها النظام الحالي بعد عام 2003 وحتى أنه اكتسب قوته القتالية من خبرة ضباط الجيش العراقي السابق وهو أيضا يهدد الشيعة ويهاجم مناطقهم وفي المقابل المليشيات الشيعية تهاجم المناطق السنة وتعتبر ممتلكات منازلهم غنائم حرب، وهذا الأمر لم يقتصر على الطوائف بل وصل إلى القبائل. فقبائل الجنوب الشيعية شارك بعضها وسكت البعض الآخر على طرد قبائل السعدون السنة من الجنوب وهي تتهم قبائل البيجات والبو عجيل السنة بأرتكاب مجزرة قاعدة سبايكر العسكرية وقبائل ديالى السنة تتهم قبيلة الزركوش الشيعية بأرتكاب مجزرة جامع مصعب بن عمير. بالإضافة إلى وجود الخلاف الداخلي بين الطوائف نفسها أي الخلاف الشيعي الشيعي بين الرافضين لسيطرة العمائم على الدولة والمؤيدين للمدنية وحتى بين العمائم أنفسهم وهو الصراع بين المؤيدين لحوزة النجف وبين المؤيدين لحوزة قم وخلاف سني سني بين المؤيدين للنظام الحالي والمعارضين له والرافضين للعملية السياسية بعد عام 2003 وبين التيار المدني والتيار الإسلامي. وهذا التفكك الاجتماعي ظهر حتى من خلال استقبال النازحين بعد سقوط الموصل فالمحافظات والمناطق الشيعية استقبلت فقط النازحين من مدينة تلعفر الشيعية في الموصل و من مدينة طوز خرماتو الشيعية في صلاح الدين و يرفضون استقبال النازحين من الأنبار السنة وتركوهم ينتظرون على حدود محافظة كربلاء ومحافظة بابل والمناطق السنة تستقبل النازحين السنة فقط ورأينا مظاهرات كردية ترفض وتندد باستقبال النازحين العرب على أراضي كردستان حتى وأن كانت حكومة كردستان رفضت ذلك لأسباب سياسية ولكن ما نتحدث عنه هنا هو أن هنالك تمزق اجتماعي ينذر بتقسيم سني سني وشيعي شيعي وحتى كردي كردي لذلك إذا ما أنهارت الدولة كمؤسسات لن ينقسم العراق كما يتصور البعض إلى ثلاث أقاليم، سني، شيعي، كردي، بل سيذهب إلى تقسيم مناطقي وعشائري على أساس التشابه العقائدي أو

الفكري. وهذا (اصبح واضح من خلال حرب الريات التي ترفع وغياب العلم العراقي واليوم ترفع أكثر من 12 راية لمختلف المعتقدات) في العراق.

واقتصاديا يعلم الجميع ان العراق لا يوجد فيه اقتصاد و الدولة تعتمد بالكامل على ايرادات النفط في تمويل مؤسساتها خصوصاً بعد احتلال العراق عام 2003 وهو يخلو الآن من أي إنتاج صناعي او زراعي ويتعمد بالكامل على الاستيراد من دول العالم وأذا ما أستمر أنخفاض أسعار النفط والتي يرجح أنها ستستمر بالأنخفاض لعدة اسباب منها (العامل التقليدي، المتمثل بقوى العرض والطلب وبالذات زيادة المعروض وتحويل بعض الدول من دول منتجة الى دول مصدرة مثل (غانا. البرازيل)، وتقدم تقنية الحفر الأفقي التي أدت الى زيادة إنتاج النفط الصخري في الولايات المتحدة. كما أن هناك تراجع في الطلب العالمي على النفط بسبب ضعف اداء الأقتصادات الرئيسة في العالم. كما ان الدول المستهلكة الرئيسة قد نجحت في الموازنة بين متطلبات نموها الأقتصادي، وبين معدلات استهلاكها للنفط، بحيث لا يؤثر خفض الأستهلاك على خفض معدلات النمو الأقتصادي فيها. وايضا أن الدول المستوردة بدأت بأستخدام الطاقة النظيفة مثل حقول الطواحين الهوائية والطاقة الشمسية في اطار تنوع مصادر الطاقة بالأظافة الى أستخدام هذا الأمر سياسياً لأضعاف روسيا وايران خصوصاً وأن المملكة العربية السعودية الحليفة لأمریکا مستعدة لببيع برميل النفط بثلاثين دولار وسبق أن فعلت ذلك في حرب الخليج الثانية عندما كان سعر برميل النفط 30 دولار قامت المملكة العربية السعودية بببيع البرميل ب8 دولارات لأضعاف العراق أقتصاديا.. وهذا بالأظافة الى بيع المهربين في العراق و تنظيم داعش برميل النفط 25 أو 20 دولار حالياً من الحقول التي يسيطر عليها داعش في سوريا والعراق).

ومايشير الى أنهيار الدولة العراقية أقتصاديا هو أستمرارها بصرفياتها الضخمة دون التشقف أو وضع خطة لمواجهة الأنخفاض في أسعار النفط فالعراق يصرف يومياً على الأمور العسكرية وتمويلها أكثر من 25 مليون دولار وأشتري أسلحة من الولايات المتحدة خلال هذا عام 2014 فقط بمبلغ عشرة مليار دولار وأشتري من ايران ذخائر

أسلحة بمبلغ 200 مليون دولار ومن روسيا بما يقارب ثمانية مليار دولار. في حين يصرف على باقي الوزارت عشرات المليارات من الدولارات دون أنجاز على الأرض ودون مردود بالأضافة الى امتيازات ورواتب المسؤولين التي أصبحت تنهك الدولة.ناهيك عن الفساد الإداري الذي ينخر في مؤسسات الدولة والعراق مصنف الثالث عالمياً فيه. وأذا ما وصلت أسعار النفط الى سعر 40 دولار او أقل للبرميل و هنالك أستقطاعات من سعر البرميل تتعلق بقلة كثافة النفط العراقي وايضا أستقطاعات تتعلق بامتزاج النفط العراقي بنسبة من الماء وبالأضافة الى بعض العمولات وتكلفة الموانئ الغير عراقية المصدرة للنفط مثل ميناء جيهان في تركيا وميناء بندر عباس في ايران وميناء العقبة في الاردن. لذلك سوف يصل سعر النفط الى 35 دولار للبرميل والعراق يزعم أنه يصدر حالياً 3 مليون برميل يومياً (وهذا امر مشكوك في دقته). فأن أجمالي ايرادات النفط هي 48 مليار دولار بينما حصة اقليم كردستان 12 مليار دولار تتضمن مليار دولار مخصصات البشمركة. وسوف يستقطع منها ما يقارب 12 مليار دولار حصة شركات النفط.

بينما يحتاج العراق الى 71 مليار دولار كميزانية تشغيلية تتضمن الثريات للوزارت و رواتب الموظفين. وتحتاج وزارة الدفاع من 15 الى 20 مليار دولار سنوياً. وتحتاج وزارة الداخلية من 10 الى 15 مليار دولار سنوياً. ويحتاج الحشد الشعبي والصحوات والعشائر التي تعمل مع الحكومة في قتال داعش الى 10 مليار دولار سنوياً وطبعاً هذا ما كلف العراق في عام 2014.

في حالة كحالة العراق ليس لديه موارد غير النفط من المفروض أن يعتمد على الاقتراض من دول العالم. لكن من سوف يقرض العراق؟

الولايات المتحدة ودول الجوار ودول الخليج والاتحاد الأوربي لن يفعلوا ذلك طالما أن النظام السياسي في العراق موالي لأيران بالكامل.

وايران لن تستطيع أقرض العراق هذه المبالغ الكبيرة وهي تعاني ايظا من انخفاض أسعار النفط. بالأضافة الى عبء تمويل حزب الله اللبناني وحركة حماس والنظام السوري والحوثيين. لذلك سيلجأ الى صندوق النقد والبنك الدولي والبنك الاسلامي وأذا ما عجز

عن تسديد الديون في الوقت المحدد فسوف يتم أعادته تحت البند السابع في الامم المتحدة خصوصا اذا أستمر بعدم تسديد تعويضات الكويت.

وأذا استمر العراق في صراعه الحالي وفضل تمويل وزارة الدفاع والداخلية بالمبالغ المتبقية من إيرادات النفط وهذه المبالغ لا تكفي حتى وأن شاركتها الولايات المتحدة في الصراع لأن الكونغرس الأمريكي خصص 8.8 مليار دولار فقط لمحاربة داعش ويتضمن قتاله في سوريا والعراق... فعليه حل جميع الوزارات الباقية والتوقف عن صرف الرواتب وعن تقديم الخدمات وحتى عن توفير الكهرباء والخدمات الصحية.

وأذا توقف العراق عن قتال داعش وأستعمل المبالغ المتبقية من إيرادات تصدير النفط لتمويل الميزانية التشغيلية والبالغة 71 مليار دولار حسب ميزانية عام 2013 فعليه خفض رواتب الموظفين ومن تدفع الدولة رواتبهم الى الثلث مع توقف جزء من خدمات الدولة. علماً أن خسائر العراق من بنى تحتية المتمثلة بال جسور والطرق والمقار والدوائر الحكومية والابنية والمنازل والخسائر العسكرية والتراثية وغيرها تقدر بما يقارب 300 مليار دولار. وها ايظا سيؤدي الى أنهياره.

واما بالنسبة الى الانهيار السياسي فلا أحد يعلم ماهو شكل النظام السياسي الحالي في العراق فهو وفق الدستور ومعظم القوانين مدني وما نراه يطبق على أرض الواقع اسلامي بحت بدءاً من فصل الذكور عن الاناث في الجامعات وملئ الشوارع بالشعارات الإسلامية وصور رجال الدين وقانون الزواج الجعفري وغيرها. و حسب الدستور العراقي الذي ينص على أن العراق هو نظام جمهوري برلماني ديمقراطي فيدرالي ممثل. ورئيس الوزراء هو رئيس السلطة التنفيذية وهذا مغاير لما نشهده حالياً فلا وجود للديمقراطية لأن أي أنسان يتعرض أو يختلف مع هذا النظام يتعرض للأعتقال أو القتل أو الأقصاء، ولاوجود للفدرالية الا فقط في إقليم كردستان وأما باقي المحافظات لا تستطيع تغير أو تعيين ظابط شرطة دون أوامر رئيس الوزراء وهو أقرب الى نظام إسلامي مشابه للذي في ايران لأن القائمين على السياسة يأخذون أوامرهم الغير مباشرة من مراجع دينية فعندما أمر المرجع الديني بتغير رئيس الوزراء السابق نوري المالكي تم

تغيره وعندما أمر المرجع الديني الناس بحمل السلاح عندما دخل تنظيم داعش الى الأراضي العراقية حملوه مع أنه خارج إطار الدولة والدستور بالأضافة الى أن الحكم هو بأسم الطائفة أي الاغلبية البسيطة وليس بسم الشعب.

ومن يتابع الشأن العربي يرى ان المنطقة عاشت مرحلة الاضطرابات بعد احتلال العراق والربيع العربي والبعض البلدان أستنزفت مثل العراق واليمن والصومال ولبنان وسوريا وليبيا والسودان ووصلت الى المرحلة الثانية وهي تعيش مرحلة الا دولة وتسير باتجاه المرحلة الثالثة وهي التقسيم.

وإذا أخذنا دولة كمصر ضعيفة اقتصاديا اذا ما استمر الصراع فيها فسوف تهلك مؤسساتها بالأضافة الى مشاكلها الأخرى التي تعيشها فالتقارير تتحدث عن ان البلاد قاربت من حافة الانهيار الاقتصادي والإفلاس، في ظل اتباع زيادة الاقتراض الخارجي التي اتبعتها مصر بعد سقوط نظام حسني مبارك، حيث استعانت بالأموال الخليجية وفتح خزائنه لها وقد تحطت ديون مصر الخارجية 2 تريليون جنيه بحسب تقارير البنك المركزي المصري، فإن رصيد الدين الخارجي المستحق على مصر، سجل زيادة بمعدل 4.8٪، حيث بلغ 45.3 مليار دولار، مقارنة بـ 43.2 مليار دولار بنهاية يونيو 2013.

يأتي هذا في الوقت الذي كشف فيه الجهاز المركزي للتعبة العامة والإحصاء في مصر أن إجمالي الدين العام للبلاد قفز إلى 283.3 مليار دولار، متضمنا 45.3 مليار دولار من الديون الخارجية، بينما زاد الدين الداخلي للبلاد بنحو 18٪، ليصل إلى 238 مليار دولار، وبذلك يتخطى الدين العام المصري إجمالي الناتج المحلي الذي بلغ 272 مليار دولار بنسبة 104٪، أي أن مصر تستدين أكثر مما تنتج.

وبرر الخبراء الديون التي تتراكم على مصر بعدم استقرار الاقتصاد في البلاد، خاصة على الصعيد المالي مع استمرار العجز في الموازنة العامة واستمرار تراجع القطاعات الإنتاجية المختلفة، في ظل وجود علامات استفهام عديدة حول المبررات التي يستند عليها مانحي القروض وأكدت الأرقام سالفه الذكر توقعات الخبراء بأن يرتفع

إجمالي الدين العام الحكومي داخلياً وخارجياً إلى نحو 2.2 تريليون جنيه بنهاية العام المالي الجاري "2015/2014" وهو ما يعادل 90% من إجمالي الناتج المحلي.

يأتي هذا وسط أرقام رسمية بأن الإيرادات العامة للدولة بموازنة عام 2015/2014 تقدر بنحو 549 مليار جنيه، في مقابل مصروفات تقدر بـ 790 مليار جنيه بنسبة نمو 7.7%، مما يعني أن العجز المتوقع خلال العام الجاري 240 مليار جنيه 0% من الناتج المحلي الإجمالي.

وبلغت الديون الخارجية لمصر بحسب الأرقام الرسمية الصادرة عن وزارة المالية في نهاية العام المالي 2014 نحو 46.1 مليار دولار بنهاية مقابل 43.2 مليار دولار بنهاية يونيو 2013، حيث جاءت أغلب الزيادة في صورة مساعدات من دول الخليج بشروط ميسرة، وذلك في ضوء ورود ودائع من دول الخليج بقيمة 6 مليارات دولار تم تسجيلها لدى البنك المركزي على النحو التالي "2 مليار دولار من الإمارات، و2 مليار من السعودية، و2 مليار من الكويت"، في حين تم رد ودائع بنحو 3 مليارات جنيه لدولة قطر "2 مليار دولار وردت سابقاً، كما تم إهلاك ودائع أخرى بإجمالي مليار دولار". وهذا يعني ان مصر اذا ما اختلفت مع الانظمة السياسية الخليجية او تقاطعت مصالحهما فانها سوف تهلك.

وبالنسبة لليبيا فقد نشرت صحيفة التايمز مقالا عن الفوضى الأمنية والسياسية التي تعاني منها ليبيا منذ أعوام. وقالت الصحيفة إن ليبيا باتت «على حافة الهاوية»، مشيرة إلى أن تردد المجتمع الدولي في اتخاذ إجراءات بناءة بعد الإطاحة بنظام الزعيم معمر القذافي عام 2011 كان سببا رئيسيا في الفوضى الحالية.

وأشار المقال إلى أن الرئيس الأمريكي باراك أوباما اعتبر فشل الولايات المتحدة وحلفائها في بذل المزيد من الجهد لمساعدة ليبيا بعد رحيل القذافي «أشد ما يأسف أوباما له فيما يتعلق بالسياسة الخارجية خلال فترة حكمه».

لكن أسف أوباما، فيما يبدو، لم يدفعه إلى اتخاذ إجراء عملي حتى الآن، بحسب الصحيفة.

وترى الصحيفة أن الهدف الأول حاليا يتمثل في وقف لإطلاق النار بين أطراف الأزمة الليبية، «لكن السؤال الملح هو من يجب أن يتوسط من أجله؟» واختتم المقال بالتأكيد على أن الوقت قد حان لتذكير أوباما بأشد ما يأسف له في سياسته الخارجية، قائلة «لم يفت الوقت بعد كي يصحح الرئيس أخطاءه في ليبيا.» في حين حذرت الولايات المتحدة وخمس دول حليفة لها من أن ليبيا قد تواجه الإفلاس في حال استمر تراجع أسعار النفط. وفي بيان يعبر عن القلق إزاء تدهور الوضع الأمني في ليبيا، حذرت الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا وإسبانيا من أن ليبيا على حافة انهيار اقتصادي بسبب تراجع إنتاجها وهبوط أسعار النفط. وجاء في البيان "لا نزال قلقين جدا إزاء العواقب الاقتصادية اللازمة السياسية والأمنية على ازدهار ليبيا في المستقبل". وأضاف البيان أنه "في ضوء تراجع أسعار النفط وضعف الإنتاج، تواجه ليبيا عجزا في الموازنة قد يستهلك كل مواردها المالية إذا لم يستقر الوضع". ونشر البيان بعد هجوم وقع في 3 شباط/فبراير في حقل نفطي تملكه شركة توتال الفرنسية وقتل فيه 13 عاملا.

ويذكر أن الإنتاج النفطي الليبي تدهور بسبب الوضع الأمني بشكل كبير. فبعدما كانت ليبيا تنتج أكثر من مليون ونصف مليون برميل يوميا قبل الثورة على نظام معمر القذافي في 2011، تدهور الإنتاج في كانون الأول/ديسمبر الماضي إلى نحو 350 ألف برميل.

وتتقاتل ميليشيات مختلفة بينها مجموعات جهادية على السلطة منذ سنوات في ليبيا التي يوجد بها حكومتان، الأولى معترف بها دوليا وتتخذ من مدينة طبرق شرقي البلاد مقرا لها والثانية حكومة إسلامية مناوئة لحكومة طبرق وتتخذ من العاصمة طرابلس مقرا لها.

وبالإضافة الى أن بعض بلدان هذه المنطقة أصبحت تصدر دول العالم بكل الظواهر السيئة مثل: القتل فأصبحت هذه البلدان تصدر لائحة القتل والدمار وهو قتل عمد لان الصراع الحالي الموجود اما صراع فكري او عقائدي او سياسي او طائفي. اما

الفكري فأن الدولة او فئة او مؤسسة ما تقتل أشخاص كالكتاب و الصحفيين و الاعلاميين والمعارضين ليتخلصوا من افكارهم و يخافت الباقيين من البوح بأفكارهم. واما العقائدي فهي جماعة معينة تؤمن بفكر معين يرى ان البعض خاطئين ويجب التخلص منهم. واما السياسي فهو عندما تشتد المنافسة بين الاحزاب السياسية على السلطة وهذا ما يحصل في لبنان والعراق. واما الطائفي فهو القتال بين طائفتين ترى احدهما الاخرى على خطى وهو ما يحصل بين السنة والشيعة من الدين الاسلامي حاليا. وحسب مؤشر الإرهاب الدولي لعام 2014 تصدر العراق دول العالم فيه ثم تلتها سوريا والصومال واليمن ومصر ولبنان وليبيا والسودان.

وكذلك السرقة أصبحت هذه البلدان مليئة بالسراق لانه كما يقول المثل من امن العقاب اساء الادب. فاليوم لا تتمن بيتك من جارك ولا من صديقك وعندما تمشي في الاسواق او الاماكن المزدهمة وانت تمشي تضع يدك على جيبيك خوفا من ان تسرق. ان معظم السراق هم اشخاص من الاحياء الفقيرة وهم عاطلين عن العمل و الذين يريدون الكسب السريع وبدون جهد لكي يتمكنوا من ان يعيشوا يومهم. واما السراق الكبار فهم من يتبؤا مناصب في الدولة ويبيحون المال العام لهم ولعوائلهم ورغم انه لا توجد احصائيات وافية عن السرقة في الدول الاسلامية لكن أصبحت هذه البلدان تعج بالسرقة خصوصا وأن هذه البلدان ينعدم فيها الامان وتكثر فيها الميليشيات والعصابات.

وكذلك الامية أصبحت هذه الدول تصدر قائمة الدول الامية في العالم هي تملك أسوء نظام تعليمي عالمي بسبب الوضع الاقتصادي المتردي لهذه البلدان فأن معظم الاطفال يشتغلون لأعالة اهلهم ولا يستطيعون دخول المدارس او اكمال تعليمهم. بالاضافة الى ان معظم هذه البلدان تعيش في صراعات اما سياسية او طائفية ادت الى نزاع مسلح مما ادى الى نزوح الكثير من المدن و القرى مما يؤدي الى تنقلهم المستمر. وبالنسبة لبلدان اخرى فهي تحرم تعليم الاناث وتعتقد ان الاناث يجب ان تلتزم البيت وان تساعد في اعمال المنزل ولذلك فأن النسبة الاكبر من الاميين في هذه البلدان

وفي العراق يوجد أكثر من سبعة مليون أمي وأفغانستان واليمن تنصدر دول العالم بالامية بالاطافة الى سوريا التي تنذر بجيل امي بعد بداية الازمة فيها عام 2011.

وبالنسبة للحرية والديمقراطية فان معظم الدول العربية والاسلامية لاتتمتع بالحرية الكاملة فالاعلام والصحافة والمنشورات مراقبة وهناك دول تحظر الاحزاب بمجرد اختلاف النظام الحاكم معها او محاربة وسجن الكتاب التي تنتقد هذه الانظمة وهناك بعض الانظمة الملكية تسجن من يذكر النظام الملكي بسوء او ما تسمى ب(الذات الملكية) لديهم، وبعض الدول الاخرى تفعل ذلك بسم الاسلام والمشكلة الأعظم أن الولايات المتحدة بعد الحرب على الارهاب في افغانستان والعراق وايضا بعد الثورات العربية أو الربيع العربي أختزلت الديمقراطية بالانتخابات فقط والانتخابات لاتعني الديمقراطية ولكن سياسيين الصدفة اعتبروها هي من تمثل الديمقراطية في هه البلدان وفي الواقع أن الانتخابات تعتبر أحد ركائز الديمقراطية وليس الديمقراطية بأكملها كونها تعبر عن أرادة وأختيار الشعب لمن يمثله في مجلس النواب (السلطة التشريعية) أو لمن يولى عليه في رئاسة الوزراء او رئاسة الجمهورية (السلطة التنفيذية). والانتخابات لاتمثل الديمقراطية بكل جوانبها. الديمقراطية هي حرية الفرد في التعبير والتوجه مع وجود سلطة تحميه وقوانين ترعاه وحتى الانتخابات يجب أن تجرى من قبل هيئة مستقلة لا تتبع الى أحد. فدولة كايان لديها انتخابات لكنها غير ديمقراطية فكل شيء في ايران مراقب وتابع لنظام ويخضع لسلطة الولي الفقيه ودولة كسوريا أجريت فيها انتخابات وفاز نظام بشار الاسد فيها الذي يقتل في شعبه منذو أكثر من ثلاث سنوات والذي يسيطر على الاعلام والصحافة وكل شيء في البلد. في حين أن دولة كالأردن تعتبر ذات نظام ملكي غير دستوري لديها حرية في التمثيل والاعلام والمطبوعات أكثر من ايران وسوريا التي فيها انتخابات.

الديمقراطية هي أن تتساوى جميع الناس في الحقوق. هي أن يستطيع الانسان رفع قضية بحق وزير اذا اساء اليه. وليس أن يخشى الوقوف بوجه شرطي اذا أخطأ لأنه يتكلم بسم الدولة. حتى في أوروبا وامريكا التي هي الان تعتبر مثال في الديمقراطية منذو نشأت

الثورات فيها وتحرير العبيد هيأت الناس الى مفهوم الديمقراطية والمساواة وسنت قوانين حمايتها قبل اجراء الانتخابات.

الانتخابات لاتعني شيئاً عندما يتدخل رجل الدين ويفتي بتحريم انتخاب العلماني أو يفتي بعدم انتخاب شخص معين دون قانون يحاسبه. والانتخابات لاتعني شيء عندما يستغل رئيس الدولة أو رئيس الوزراء الاموال العامة والسلطة كي يعاد انتخابه مرة أخرى. والانتخابات لاتعني شيء عندما يقف القضاء والقانون عاجز أمام شخص مجرم لانه محصن من قبل الرجل الاول بالدولة. قبل أن تجرى انتخابات يجب أن تعلم الناس معنى الديمقراطية وأن تطلق سراح عقول الناس كي تفكر كما تشاء دون أن تحاسب لانها أوضحت معتقد أو تقليد خاطئ تربت الناس عليه.

وكذلك الفقر واذا ما تكلمنا عن الفقر او ما هو تحت خط الفقر في الدول الاسلامية (وهو أدنى مستوى من الدخل يحتاجه المرء أو الأسرة حتى يكون بالإمكان توفير مستوى معيشة ملائم في بلدٍ ما. ومن هنا يظهر مصطلح الفقر المدقع وهو مستوى من الفقر يتمثل بالعجز عن توفير تكاليف المتطلبات الدنيا الضرورية من حيث المأكل والملبس والرعاية الصحية والمسكن. وبعبارة أخرى فإن الناس الذين يعيشون تحت خط فقر محدد هم أناس يمكن أن يوصفوا بأنهم يعيشون في حالة فقر مدقع). والبلدان التي تعني من الفقر او اكثر من نصف سكانها تحت خط الفقر هو العراق فحسب وزارة العمل والشؤون الاجتماعية العراقية ان اكثر من 60% من شعب العراق تحت خط الفقر وبالنسبة الى افغانستان فان هنالك احصائيات تتحدث عن ستة مليون أفغاني تحت خط الفقر حسب كلام الشيخ كريم خليلي نائب الرئيس الافغاني السابق حامد كرزاي. وبالنسبة الى الصومال فتقدر نسبة 82% من الشعب الصومالي هو تحت خط الفقر. واما لبنان فما يقارب 40% من الشعب اللبناني هو تحت خط الفقر. وفي مصر تقدر نسبة الفقر وما تحته بنسبة 40% من سكان مصر وحسب تقرير الثروة العالمي لكريدي سويس لعام 2014 فان مصر تعتبر ثامن أسوأ بلد في دول العالم من حيث توزيع الثروة وان 10% فقط من اغنياء مصر يسيطرون على اكثر 70% ثروة البلد. وبالنسبة الى اليمن فتقدر نسبة

الفقر فيها 54، 5٪ من الشعب اليمني. وبالنسبة الى سوريا فتقدر نسبة الفقر فيها 45٪ من الشعب السوري. وبالنسبة الى ليبيا فتقدر نسبة الفقر فيها 20، 7٪ من الشعب الليبي. وبالنسبة للسودان فتقدر نسبة الفقر فيها 46٪ من الشعب السوداني.

كما اشار تقرير للمنتدى العربي للبيئة والتنمية (أفد) لسنة 2014 حول الأمن الغذائي الى أن العرب يستوردون نحو حاجتهم من المواد الغذائية الرئيسية. وأن هنالك انخفاض ملحوظ في إنتاج الحبوب و أنخاف حصة الفرد من المياه العذبة وصنف 13 عشر بلد عربي في خانة ندرة المياه(الندرة الاستثنائية). ان من بين هذه البلدان هنالك بلدان غنية بالموارد الطبيعية مثل العراق وليبيا وتمتلك ثروات نفطية هائلة لكنها تنشغل بامور تستهلك موارد الدولة مثل الحروب ودعم الجماعات المسلحة وتترك شعوبها يعاني.

وكذلك الانتحار فيما ترتفع اعداد الاشخاص الذين يقدمون على الانتحار لاسباب نفسية ترتفع الى أضعاف لاسباب عقائدية عن طريق العمليات الانتحارية وهي تفجير الانسان نفسه بجزام ناسف او عن طريق قيادة سيارة مفخخة وتفجيرها في مكان معين وحسب اعتقاد معين والعراق اليوم اول دولة في العالم بالعمليات الانتحارية وحسب صحيفة الغارديان ان ما يقارب 65 الف تفجير حصل في العراق فقط في ست سنوات وتقريبا يحدث يوميا مثل هذه العمليات فيه وهنالك بلدان مثل افغانستان ولبنان وليبيا ومصر وسوريا واليمن ايضا تحدث فيها مثل هذه العمليات لكن ليس بشكل يومي. وكذلك التحرش الجنسي فأصبحت تتصدر الان دول مثل مصر الذي بلغ معدل قضايا التحرش الجنسي 140 قضية اغتصاب وتحرش كل يوم وسجلت 52 الف قضية في عام 2006 وهو في تزايد خصوصا بعد الثورات والاضاع التي شهدتها مصر كما تتصدر السودان وسوريا والعراق وطبعاً لم تكن هذه الظاهرة موجودة سابقاً بهذه الكثرة الا عندما حلت التربية الاسلامية الخاطئة بسبب جهل الناس بالاسلام مكان الأخلاق وايضا بسبب كثرة القنوات الفضائية التي تعرض نساء شبه عاريات على جمهور الشباب من الذكور وهم في حالة جفاف وكتم عاطفي بسبب صعوبة الزواج في الوقت الحاضر لارتفاع التكاليف الباهضة والمهور العالية وايضا فقدان الامان في بعض البلدان.

وكذلك البطالة فأصبحت تتصدر هذه البلدان دول العالم من حيث البطالة وهي سبب رئيسي لانتشار الفقر وتأخير سن الزواج والهجرة وخروج الشباب عن الطريق الصحيح وتصل نسبة البطالة في الصومال الى 70٪ حسب تقرير التنمية البشرية للأمم المتحدة لعام 2014 وحسب نفس التقرير فإن نسبة البطالة في أفغانستان 44، 8٪ وفي العراق 46٪ وفي مصر 25٪ وفي السودان 40٪ وفي ليبيا 15٪ وفي لبنان 37٪ وفي اليمن 65٪ وفي سوريا 40، 2٪ وهذه النسب تعني أن نصف القادرين على العمل في هذه البلدان عاطلين عن العمل.

وكذلك الفساد الاداري الذي أصبح في هذه البلدان أصبح ثقافة ودخل ضمن عادات وتقاليد هذه البلدان لدرجة انه أصبح ينهك الجسم البنيوي لهذه البلدان عبر احالة المشاريع الخدمية والعمرانية الى اشخاص مقربين من السياسيين في هذه البلدان وبعضها أصبح مشاريع وهمية وتصدر هذه البلدان دول العالم بالفساد الاداري وتقع ضمن المراكز الاولى مثل الصومال والعراق والسودان وأفغانستان واليمن ومصر وليبيا حسب المؤشر العالمي الذي أعلنته منظمة الشفافية الدولية.

وكذلك الهجرة بسبب كل هذه الظروف الذي ذكرتها سابقا أصبحت هذه البلدان تتصدر بلدان العالم في الهجرة والعراق في عام 2014 كان الاول بطلبات اللجوء ثم تلتها سوريا واليمن والصومال وأفغانستان وليبيا ومصر والسودان.

وبالنسبة للقضاء فتسيره السياسة والقضاة اصبحوا يتبعون النظام الحاكم ويحكمون على من يريده ذلك النظام اما بالسجن او الاعدام او حجز ممتلكاته بمجرد معارضة النظام حتى اصبحت معظم الناس في هذه البلدان لا تثق بالقضاء حتى ان الناس لا تتجرا ان ترفع قضية ضد رئيس وزراء او وزير او حتى ضابط صغير في الدولة لانهم موقنين انهم لن يحاسبوا لذلك ان بعض هولاء المسؤولين استلغوا سلطتهم في الشؤون التي لاتتعلق بخدمة الدولة لانهم امنو بعدم وجود حساب من قبل القضاء.

بالاضافة الى بعض العادات الاجتماعية السيئة فمن يراقب الشارع العربي ويرى كيف أن مجتمعه بدأ يفقد أخلاقه وطبعاً بدأ هذا الأمر عندما تم أفراغنا من محتوانا وعندما

أصبحنا لاثق حتى بأنفسنا فأصبحت ثقافة الا أخلاق منتشرة في مجتمعتنا لأنهم قتلوا في داخلنا الشعور بالذنب ومخافة الله وقتلوا في داخلنا الحب والغيرة والشفقة والحلم حتى نصل الى ما وصلنا اليه ومن العادات السيئة مثل (عادة الفرز والتقييم، إذ يتم التعامل مع الآخر بناء على خلفيته الثقافية والعقدية والفكرية والقبلية والعرقية، وليست لقيمتها كإنسان أو لشخصيته المستقلة. قائمة طويلة من التعريفات والتوصيفات التي يُفرزها المجتمع بأفراده ونخبه. مثلاً، هذا ليبرالي أو علماني أو جامي أو رافضي أو ناصبي أو قبيلي. وايضا عدم احترام الخصوصية. والأمثلة كثيرة جداً، ويكفي أن تستخدم الصراف الآلي، لتجد العيون، كل العيون التي تكاد تلتصق بشاشة ذلك الصراف، لتشبع نهمها وفضولها بمعرفة كم سحبت، وكم تبقى من رصيدك المتواضع.

وايضا التحرج والضيق من ذكر اسم المرأة، سواء كانت ابنة أو أختاً أو زوجة أو أمّاً. ما زلت أحتفظ ببطاقة دعوة لحفل زواج ابنة أكاديمي بارز يُدرّس الإعلام في إحدى جامعاتنا المرموقة، كتب عليها "كريمة الدكتور..."، بدلاً من كتابة اسم ابنته. أحد المقيمين كتب مرة: لماذا أغلب أسماء البنات في السعودية كريمة؟

وايضا عدم الاهتمام بحق الآخر، أو بمعنى أدق، هي حالة الأنانية التي يُمارسها البعض في مجتمعنا. في اليابان مثلاً، من يحضر للعمل مبكراً، يوقف سيارته في المواقف البعيدة ويترك المواقف القريبة لمن يأتي متأخراً. في مجتمعنا، يحدث العكس تماماً، إذ يُطبّق هنا مبدأ "أنا وبعدي الطوفان".

وايضا عدم احترام الوقت، فضلاً عن إدارته واستثماره. "نلتقي بعد صلاة العشاء"، عبارة شائعة في مجتمعنا، تختصر عدم حرصنا واحترامنا للوقت والمواعيد.

وايضا اهتمامنا المبالغ فيه برأي الآخرين عنا، وعن كل تفاصيل حياتنا، بحيث لا نملك القناعة والثقة بأنفسنا. نأكل ونشرب ونلبس ونختار تخصصاتنا ووجهات سفرنا، كل شيء تقريباً، ليس بمحض إرادتنا ولكن طبقاً لما اختاره الآخرون لنا. وايضا النوم المتأخر جداً، إذ لا يُنافسنا في هذه العادة السيئة أي مجتمع آخر. وكم ترتب على هذه العادة السلبية الكثير من الآثار والتداعيات الخطيرة، كالتأخر عن العمل والإرهاق

والضغوط النفسية وقلة الإنتاجية. وايضا السرعة في معظم جوانب حياتنا، فنحن نأكل بسرعة وكأننا في سباق، ونقود سياراتنا بسرعة جنونية، وتكلم بسرعة تضاهي مقدمي نشرات الاخبار، رغم اننا لا نتكلم في ما يُفيد أو ينفع.

وايضا الغياب الواضح لظاهرة المثال والقذوة والمُلهم في مجتمعنا. نحن المجتمع الوحيد تقريباً، الذي لا يهتم بتعزيز وتكريس هذه الظاهرة الرائعة التي تفخر بها المجتمعات الأخرى، بل على العكس تماماً، فنحن نمارس ثقافة التسقيط بحق كل ملهمينا ومبدعينا. نحن، لا نملك هذه الظاهرة، فضلاً عن صناعتها).

بالاضافة الى(عادات البذخ والصراف المبالغ فيه في أعراسنا خصوصا في دول الخليج ولبنان وسوريا والعراق وهو من العادات السيئة والمكلفة والغبية في آن واحد، ففي كل مناسبات الزفاف تتبعها تكاليف باهضة في تجهيز المكان من كوشة الزفاف والتي تكلف الآلاف من الدولارات لوقت المناسبة والذي يستغرق ساعات معدودة على الأصابع!، وأيضاً موائد من مختلف الأطعمة يفرض عن حاجة الحضور بعشر مرات ومن بعده يرمى في النفايات، والكثير الكثير من الصراف والبذخ الذي يرافق حفلات الزفاف يكفي قيمته بناء قرية كاملة في الدول الفقيرة في أفريقيا بكامل خدماتها من مساكن ومشفى ومدرسة وغيره... أنا لا أتحدث عن عادة البذخ والصراف التي ترافق الأعراس وحدها فقط، فهناك عادات سيئة كثيرة غير هذه العادة تمارسها وراثياً يومياً، أتمنى ان تراجع مجتمعنا جميع تلك العادات السيئة ويحكمون عقولهم فيها ويملكون نصف الشجاعة وليس كلها ليقولوا لا للسائد السيئ البائد، ونعم للحميد الباقي.... يجب ان نتفكر ونستوعب الدروس المريرة التي مر عليها أبائنا وأجدادنا وأجداد أجدادنا وأن نكون نحن هذا الجيل الذي يقول نعم للعادات العربية الحميدة ولا للعادات السيئة، وان نكون في مستوى الحدث الحضاري وان نتحدى الظروف والسائد وان نكون في قمة الشجاعة الحضارية ونحن لها قادرون مجرد ان نستوعب الدرس والعبر والباقي يسود بالممارسة الحميدة والرشيده، فمجرد ان نعرف ان ما يفرضه العرف والعادات ليس

بالضرورة هو الصح، فيجب ان نقاوم السائد الخاطى ونتمسك بالسائد الحميد ذلك إذا أردنا ان يكون لنا شأن بين الأمم، وإلا لن يكون لنا قائمة بين شعوب العالم).

وايضا من الظواهر هي النفاق الوظيفي والاجتماعي بما يمثله من (داء يشبه داء عضال، وانحراف خلقي خطير في حياة الأفراد، والمجتمعات، والأمم، فخطره عظيم، وشورر أهله كثيرة، وتبدو خطورته الكبيرة حينما نلاحظ آثاره المدمرة على الأمة كافة، وعلى الحركات الإصلاحية الخيرة خاصة؛ إذ يقوم بعمليات الهدم الشنيع من الداخل، بينما صاحبه آمن لا تراقبه العيون ولا تحسب حساباً لمكره ومكايده، إذ يتسمى بأسماء المسلمين والعرب ويظهر بمظاهرهم ويتكلم بالسنتهم... وإذا نظرت إلى النفاق نظرة فاحصة لوجدته طبخة شيطانية مركبة من جبن شديد، وطمع بالمنافع الدنيوية العاجلة، وجحود للحق، وكذب.. ولك أن تتخيل ما ينتج عن خليط كهذا).

بالإضافة الى سوء استخدام مواقع التواصل الاجتماعي مثل تويتر (Twitter). فيس بوك (Facebook). إنستغرام (Instagram). تيليجرام (Telegram). يوتيوب (YouTube). واتس أب (WhatsApp). فايبر (Viber). كيك (Keek). ماي سبيس (Myspace). هاي فايف (Hi5). بلارك (Plurk). بلاك بيري (BlackBerry).

سكايب (skype). وغيرها التي اصبحت تصدرالظواهر السيئة في مجتمعتنا مثل (نشر المعلومات والأخبار السياسية والتي حولت هذه المواقع من مجرد موقع اجتماعي للتواصل إلي موقع سياسي أيضا يمكن من خلاله متابعة أحوال البلاد وأحداثها المتلاحقة. ولكن هذه الوسائل الجديدة تصبح مشكلة بالفعل عندما تأتي علي حساب العلاقات الحقيقية مع الناس أو أن تصبح العالم الوحيد للشخص.

ومن أهم مشاكل تسببها وسائل التواصل الإلكترونية مثل سوء العلاقات بين الأفراد في بعض الأحيان نتيجة عدم وجود تواصل شخصي مباشر، فالتواصل لا يقوم فقط علي الكلمات ولكنه يعتمد في جزء كبير منه علي لغة الجسد بما فيها من حركات وإيماءات وتعبيرات وإيماءات مما يزيد من قوة العلاقة وعمقها، أما في الرسائل المكتوبة فهذا الشرط لا يتوفر لذا تحدث معه أحيانا خلافات مما يقلل من احتمالات قوة العلاقة،

وقد زادت هذه الخلافات بشكل كبير مؤخرا نتيجة اختلاف وجهات النظر حول القضايا السياسية الراهنة، كما أن استخدام الزوجة او الزوج لهذه المواقع أو البرامج لوقت طويل يؤدي إلي كثير من الخلافات الزوجية خاصة لو صاحبها تقصير أو إهمال للبيت أو للشريك والأبناء. كما يمكن أن تحدث الخلافات الزوجية مع الزوجات اللاتي يعلنن حياتهن الشخصية كتابا مفتوحا علي الإنترنت من خلال الصور والتعليقات وغيرها من وسائل التواصل. وهناك مشاكل تقنية نتيجة وجود قرصنة تستخدم الحساب الشخصي للفرد وتبدأ في إرسال رسائل سيئة أو تستخدم صورته ومعلوماته وتسبب له مشاكل مع الآخرين). وحتى على مستوى الشعوب عندما كان يتعرض بلد الى قرار من الامم المتحدة كانوا يخرجون في مظاهرات كبيرة رافضة للقرار واليوم تقتل الناس وتنتهك سيادة الدول ولا أحد يتحرك، أم أن مواقع التواصل الاجتماعي أماتت الحياء فينا فأصبحنا بدل المظاهرات نعطي أعجاب على الفيس بوك أو ريتويت على تويتر على صورة أو منشور يدعم هذه البلدان التي تعاني الأزمات. حتى في بلدان الغرب التي سبقتنا بكل هذه الفاصيل بسنوات لم تتخلى عن أنتمائها ونراها تخرج في تظاهرات، لكن مشكلة العرب أن الأنظمة العربية الدكتاتورية السابقة والحالية أفرغت المواطن العربي من عروبه بسبب أتفاقتها مع دول الغرب لدرجة وصلت الى أن من يتكلم بهذه الأمور يصبح موضع سخرية للناس، والأنظمة الاسلامية أفرغت الناس من عروبتها بهدف إنشاء أمة اسلامية بدل الأمة العربية وبالتالي أضاعت الأثنين معا.

(أصبح المواطن العربي في خضم انتشار هذه المواقع تائها بين طريق الاستفادة و الافادة، بتسخير هذه التقنيات لأهداف شخصية و نفسية الأمر الذي ترك انعكاسا سلبيا على الفكر الشخصي و المجتمعي و تحوّل الى مرض ينخر الجسد الأسري بسبب الانفصام و التفكك و الأحلام الافتراضية المؤجلة التي تفرضها اساليب التواصل الحديث... ومنها كثرة تداول الإشاعات والأخبار المغلوطة؛ نظرا لعدم اشتراط التأكد من المعلومة قبل نشرها، أو نشر مصدر الخبر على تلك المواقع، إضافة إلى غياب الرقابة على ما يُكتب أو ما يُنشر في تلك المواقع، فهناك كثير من الشباب يقومون بنشر مواد ليست لها أي

أهمية، بل إنها ضارة، وهناك ضرر كبير جدا لهذه المواقع، وهو ظهور بعض الألفاظ واللغات الغربية التي هي مزيج بين العربية والإنجليزية، ويُطلق عليها «الفرانكو»، ومثل هذه اللغات من شأنها أن تُضعف مستوى اللغة العربية لدى الأجيال القادمة، وتؤدي إلى اندثار لغتنا الأصيلة.

وبالإضافة الى عدم تقبُّل الرأي الآخر، والنقاشات الحادة، والمشاحنات بين الشباب على تلك المواقع، وهناك أكبر خطر لتلك المواقع، وهو إضاعة الشباب للوقت في التقلُّع عبر صفحات تلك المواقع، والتحدُّث في أمور ليس لها قيمة ولا فائدة، وهذا الجانب هو أخطر الجوانب السلبية؛ حيث إن مضيعة الوقت تأتي بالسلب على المجتمع كله وعلى تقدُّمه، وليس على الشخص فقط، وهذه المواقع أيضا تؤثر على الجانب الأسري؛ حيث يؤدي الدخول عليها إلى العزلة الاجتماعية، وعدم اندماج الفرد مع أسرته، وغيبابه عن مشكلات وهموم الأسرة وعن المشاركة في المناسبات الاجتماعية، وما إلى ذلك... إنَّ سلبات مواقع التواصل الاجتماعي أكثر من إيجابياتها؛ بسبب عدم نقلها الصورة الحقيقيَّة للواقع، وتضخيمها للأحداث، مُضيفةً أنَّ الإفادة منها مازالت محدودة في ظل عدم تقبل بعض المسؤولين لهذه المواقع، وسعيهم الدائم لاصدار بيانات تشير إلى تبرؤهم من بعض الحسابات نافين صلتهم بها، مُشيرةً إلى أنَّ ذلك يدل على أن التواصل عبر هذه الوسائل ليس مجديا حتى الآن؛ نتيجة عدم التعامل من خلالها بجدية من قِبل البعض).

(لابد أن تستخدم هذه التقنية بصورة صحيحة مُعتدلة في الطرح المفيد والمناقشة الهادفة والبناءة في المجالات المختلفة إضافة إلى تبادل الآراء ومشاركة الأفكار والتعبير عنها بصورة صحيحة مقبولة وعدم اعتبارها مجرد مواقع أنشئت فقط للتسلية ونقل الشائعات" والظعن في أخلاق الآخرين" وغير ذلك من أصناف الإساءة المتعددة والمنتشرة بالتأكيد أن مواقع التواصل الاجتماعي لها فوائد كثيرة ولكننا هنا نتكلم عن السلبيات ومن هذه السلبيات.فقدان الخصوصية وهذا له اثار سلبية من خلال نشر المعلومات الشخصية

وسهولة اختراقها وعدم وجود رقابة حقيقية على المستخدمين. واحتمالية بيع الموقع بمعلوماته لأي جهة كما حصل في بعض المواقع الأخرى 3-مواقع التواصل الاجتماعي.)
بالإضافة الى بروز(ظاهرة خطيرة بين بعض الشباب؛ وهي تفاخرهم بالإلحاد وهم جزماً لا يعنون الإلحاد بمعناه ومفهومه، وإنما يقصدون التحرر من الأحكام الشرعية في كتاباتهم وتغريداتهم؛ فصار يكتب أحدهم أنا ملحد؛ عند مناقشته بأي مسألة دينية أو مطالبته بالوقوف عند الأحكام الشرعية!!

كما أنها صارت ميداناً خصباً لنشر الفيروسات الإلكترونية، وبرامج التجسس وتناقل الملفات الإلكترونية من الأجهزة الشخصية بكل سهولة.

وايضا نشوء داء عصري جديد، عرف "بدا إدمان الإنترنت" خاصة من قبل الأطفال والنشء الذين أقبلوا على تلك التقنية بشكل مفرط ودون رعاية أو متابعة من ذويهم؛ حتى أدمنوا الجلوس إليها للساعات الطويلة؛ مما انعكس عليهم سلباً على حياتهم وصحتهم ومستوى تفكيرهم وعلاقاتهم الاجتماعية والأسرية.

ومن سلبياتها في غياب عين الرقيب؛ أنها أصبحت مستنقعا قذراً للفحش والرذيلة والترويج لها والدعوة إليها؛ ونافذة للتغريب بالشباب والفتيات وغمسهم في هذا المستنقع وتلوئتهم به، بأسم الحب والعشق وإرواء العاطفة والحنان، والهيام في هذا العالم) وهم أبعد ما يكون عن هذه الامور.

أن أكثر فيديوهات التي تنشر على الانترنت للنساء العرييات التي تمارس الزنا تظهر فيها النساء أما محجبات أو منقبات وهي محاولة لأخفاء قبحها وسقوطها الأخلاقي لأن معظم المجتمعات الاسلامية تعتقد أو تنظر الى المرأة غير المحجبة على أنها امرأة غير ملتزمة أو غير شريفة.

طبعا الدول والانظمة وحتى الضعيفة منها تستطيع حجب مثل هذه الحسابات والمنتديات والصفحات المخلة بالاداب العامة لانها تحجب المواقع السياسية والصفحات المعارضة باستمرار.

بالإضافة الى السينما والدراما و وسائل الاعلام التي أصبحت تقلد كل شيء من أفلام وبرامج ومسلسلات بعض الدول حتى أصبحت بدون انتاج ثقافي في حين ان أفلام وبرامج ومسلسلات الولايات المتحدة هي موجهة للشعب الامريكى وكذلك البرامج التركية والهندية لكننا نقلدها وهي لاتلائم مجتمعتنا وبعضها تنقل صورة غير صحيحة عن واقع المجتمع. وكذلك تصوير تمتع الشباب بتدخين الحشيش او السكائر أو شرب الخمر خصوصا من ابطال الافلام.بالإضافة الى محاولة تشبه بعض النساء بالمشاهير حتى ترى في الشارع نساء وجوهن منمخوخة وشفاه من كثر السليكون أصبحت تشبه القرش أو التمساح وصولا الى مقدمات الاخبار التي جعلن من النشرة الاخبارية ضحك وأستهزاء وحتى تعري وأنهاء أي برنامج أخباري من قبل أي اعلامي أو اعلامية بأبتسامة أمر جميل كونه يدب الأمل في نفوس المتابعين، ولكن ليس بهذه الكثرة وليس على أي موضوع فهذا يبدو كأنه أستهزاء، وكنا قدما نرى مقدم الاخبار شخصية قوية لا يتسم ولا يضحك مهما حصل أمامه وهذا ما يميز البرامج الأخبارية التي تنقل مأساة الواقع عن البرامج الترفيهية، فنشرة الأخبار وما بداخلها ليس ماثرا للضحك والابتسام فهذا يقلل من واقع الخبر على نفوس الناس وهذا يقلل من نظرة الناس للأخبار والبرامج السياسية وتصبح شأنها شأن البرامج الترفيهية خصوصا وأن في الفترة الأخيرة لم يعد مقدمي الأخبار السياسية يرتدون الملابس الرسمية كما كنا نرى سابقا بل أصبحت بعض ملابس مقدمات الاخبار أكثر جراءة من ملابس المطربات في الحفلات.

بالإضافة الى راقصات الرقص الشرقي التي تظهر المرأة فيه شبه عارية وتزعم انها تقدم فن ولو كان فن فلماذا تقدمه في النوادي الليلية والمرقص والاعراس الشعبية مع السكرى والمحششين ومن على شاكلتهم؟ولماذا لا تقدمه وهي في ملابس غير فاضحة شأنه شان الرقص التعبيري او الباليه.

طبعا كل هذه الظواهر هي أفرازات الصراع العقائدي والفكري بين المتصارعين على السلطة بين أحزاب الإسلام السياسي والإحزاب القومية والشيعية والعلمانية والليبرالية فترى الأحزاب التي تنتهج الإسلام (احزاب الأسلام السياسي) أن الاسلام

هو نظام سياسي واجتماعي وقانوني واقتصادي يصلح لبناء مؤسسات الدولة عبر الحكم عن طريق الشريعة الاسلامية وهنالك دول طبقت هذا النظام مثل المملكة العربية السعودية وايران ونظام طالبان السابق في أفغانستان وحاولت الجماعات الاسلامية تطبيق هذه النظام في الصومال.

(ومن حيث المفهوم ترى حركات الاسلام السياسي إن الدولة في الإسلام من حيث كونها تعبر عن (كيان بشري يعيش داخل إطار حدودي وفق قوانين وتشريعات تضبط العلاقات بين هذا الكيان)، فلا فرق بينها أعني الدولة الإسلامية وبين مثيلاتها خارج الإطار الإسلامي، وإنما الفارق الرئيس والجوهري، أن قوانين وتشريعات هذه الدولة منضوية تحت لواء الشرع،

فالمستند القانوني للحكم في الاحزاب الإسلامية هو الإسلام، والقوانين التي تحكم بها الدولة الإسلامية هي من عند الله، وإطاعتها على ذلك واجب لا بد منه، و وظيفة الدولة القيام على الدعوة الإسلامية، وإقامة الشريعة الإسلامية، وقيادة الأمة وفق هذه الشريعة.

كما يرى الإسلاميين ضرورة حكم وإدارة البلاد وفقاً للشريعة الإسلامية، وتطبق على المسلمين ومن في عهدهم كاهل الذمة والمعاهدين والمستأمنين. كما يرون ضرورة توقيع العقوبة المعروفة بالحد على المسلم الذي يتخطى حدود الشريعة ويرتكب ما نهت عنه، والحد في المفهوم الشائع هو العقوبة التي وردت في القرآن أو في الحديث النبوي لكل من خالف أمر الله، وتوقع هذه في بضعة حالات أساسية هي الزنا وقذف المحصنات مثل اتهام إحدى النساء بالزنا دون دليل أو إتهام إنسان برئ بتهمة تمس الشرف أو المروءة كالسرقة و خيانة الأمانة بدون دليل أيضاً، شرب الخمر، السرقة، اللواط، المحاربة، القتل، والردة وتختلف العقوبة الموقعة على الشخص باختلاف الفعل الذي ارتكبه وكانت الشريعة الإسلامية تُطبق في الدول الإسلامية المتتالية بصفتها القانون الأساسي، أما اليوم فقلة من الدول تطبقها بانتقائية كالقانون الوحيد للدولة وهي السعودية التي تطبق الشريعة على المنهج السلفي وإيران على المنهج الاثنا عشري

والصومال في المناطق الخاضعة لسيطرة الجماعات الإسلامية. بينما تطبقها دول أخرى إلى جانب قوانينها الوضعية، وتطبقها أخرى في مسائل الأحوال الشخصية فقط.

يتهم خصوم الحركات الإسلامية هذه الحركات بأنها تحاول بطريقة أو بأخرى الوصول إلى الحكم والاستفراد به، وبناء دولة دينية ثيوقراطية وتطبيق رؤيتها للشريعة الإسلامية. وتلقى فكرة تطبيق الشريعة الإسلامية مجذافيرها في السياسة عدم قبول من التيارات الليبرالية أو الحركات العلمانية، فهي تريد بناء دول علمانية محايدة دينياً، وأن تكون مسألة اتباع الشريعة الإسلامية أو غيرها من الشرائع شأنًا خاصًا بكل فرد في المجتمع لا تتدخل فيه الدولة. ورغم الانتقادات والحملات الأمنية ضدها تمكنت حركات الإسلام السياسي من التحول إلى قوة سياسية معارضة في بعض بلدان غرب آسيا وبعض دول شمال أفريقيا. ونجت بالوصول إلى الحكم في الشرق الأوسط.

بينما تهتم حركات الإسلام السياسي الأنظمة السياسية الحاكمة، في العالم العربي والإسلامي، كانت بأنها تلعب دور السد المنيع في مواجهة زحف الإسلام السياسي على مختلف مواقع السلطة ومرافق التحكم في توجيه مجتمعاته، وترى حركات الإسلام السياسي أن هذه الأنظمة القومية والاشتراكية والعلمانية الحالية قد فقدت سندها ومبرر استمرارها، وأن الجماهير تتطلع إلى الوقت الذي تتخلص فيه من أنظمة فاسدة أذقتها الأمرين في معاشها وحرقاتها وكرامتها الإنسانية وأن يجب أن يكون الطريق إلى السلطة هو صناديق الاقتراع.

كما ايضاً يتهم خصوم حركات الإسلام السياسي انها كانت إلى الأمس القريب تنظر إلى الديمقراطية بعين التوجس والريبة، على أساس كونها تحمل شبهة العلمانية، أو ربما الكفر أيضاً. لان هؤلاء الذين حملتهم صناديق الاقتراع إلى مواقع السلطة التشريعية والتنفيذية هم الذين أصبحوا القيمين الشرعيين على الديمقراطية ليس في مجالات تطبيق مقتضياتها والسهر على حماية مبادئها الأساسية فحسب، وإنما أيضاً، على مستوى ممارسة الدور التأسيسي في مجال بناء هذه الديمقراطية، عبر وضع دساتير من المفترض فيها أن تستوفي شروطها على اعتبار ان الدساتير الموجودة على مستوى شكلها العام

صيغت أصلا لتكون مقاربة مع دساتير دول مثل بريطانيا وفرنسا. وفي هذا السياق يمكن القول بأن الأنظمة الإسلامية والعربية القومية أو العلمانية أو الاشتراكية اتبعت سياسة منهجية مناهضة لحركة الإسلام السياسي التي تتهمها بالتطرف ومعاداة كل قيم التحرر والتقدم ومحاولة فرض أفكار رجعية على مجتمعات قطعت معها في الممارسة، منذ زمن بعيد، الأمر الذي اعتبرته تلك الأنظمة خروجاً عن دائرة العقل والتفكير العقلاني الحديث الذي ينبغي أن يقود المجتمعات الحديثة في مختلف المجالات. وكانت الأنظمة تعمل، على الدوام، على إقناع بعض الدول الغربية الوازنة على الساحة الدولية، بأن التعامل مع جماعات الإسلام السياسي بمختلف تلاوينها والأسماء التي تحملها لا يكون ناجحاً إلا إذا كان قمعاً منهجياً لها، لأن مجرد التهاون في التعامل معها، سيمكنها من تنفيذ استراتيجيتها التي تروم الهيمنة على المجتمع وفرض إيديولوجيتها الشمولية على الدولة والمجتمع معاً.

كما يتسائل خصوم حركات الإسلام السياسي ان هذه الحركات اذا ما وصلت للحكم هل ستحكم بالقانون أم بالفتوى، وهل تصدر قوانينها تعبيراً عن المشترك بين رؤى ومصالح الجماعة الوطنية في زمن معين، أم استناداً إلى مدونة الفقه التي لم يصف إليها جديد منذ ان أغلق باب الاجتهاد قبل عشرة قرون.

ترد حركات الإسلام السياسي بأنه لا يمكن فرض المعتقدات الخاصة بالتيار الإسلامي أو ذلك على المجتمع كله، وأنه ينبغي التفريق في الإسلام بين أبعاده العقائدية حيث ينبغي أن يسود الجانب البيداغوجي القائم على الإرشاد والنصح وكل أشكال الهداية، وبين الجانب المجتمعي حيث ينبغي الانطلاق من أرضية للتعايش داخل المجتمع على قاعدة مبادئ وقيم وضعية غير متناقضة مع صريح النص القرآني وقواعد السنة والجماعة. وهذا التوجه لا يرفض بشكل مطلق أن تكون بعض المبادئ الديمقراطية مثل الانتخابات واعتماد دستور وضعي أساساً للتعايش وتنظيم الصراع السياسي بين مكونات المجتمع. غير أنها ترى أن التعايش على أساس هذه القواعد لا ينبغي أن يكون

نهاية مطاف الممارسة السياسية الذي ينبغي أن يظل أفقها الإستراتيجي مفتوحاً على هدف إقامة شرع الله على مستوى الدولة والمجتمع.

كما يرى خصوم حركات الإسلام السياسي أنها تضيي قدسية على الخلاف السياسي، وتجعل الاختلاف في الرؤى والمشروعات السياسية خلافاً دينياً عقائدياً لا مكان فيه للفكر المغاير، ولا رأي فيه إلا لأولئك الموقعين عن رب العالمين.

وترد حركات الإسلام السياسي أن في هذه الطرح مصادرة لحرية الموقف السياسي للفرد، المكفول في موثيق حقوق الإنسان، وذلك بوضع اشتراطات وخطوط حمراء على حقول فكرية وأنماط في التفكير السياسي هي في حقيقتها الأكثر رواجاً وانتشاراً في العالم العربي والإسلامي اليوم، كما أن هذا الطرح يصب في اتجاه تسويغ القمع والمصادرة التي تمارس ضد الحركات والأحزاب السياسية الإسلامية، وتبرير حرمانها من العمل السياسي العلني. أو السماح لها ولكن وفق سقف محدود في العمل والحركة والمشاركة لا يمكن لها تجاوزه، وذلك بحجة أنها أحزاب دينية. في حين تعمل الأحزاب المسيحية والدينية في الغرب العلماني بحرية مطلقة ودون قيود وأن هذه الحركات والأحزاب السياسية الإسلامية هي في حقيقتها تجمعات ديمقراطية تؤمن وبشكل صارم بالتعددية السياسية ومجربة تكوّن وتشكل الفكر ضمن الفضاء السياسي والثقافي المفتوح. وباتت تعلن صباح مساء أنها لا تحتكر فهم الإسلام، وأنها لا تمثل إلا رؤاها وأفكارها السياسية. وأن للجميع الحق في مخالفتها وفق أرضية ديمقراطية للعمل السياسي لا تصادر حق أحد في الوصول إلى الجماهير ومخاطبتها).

يجب ان لا يصادر حق جماعات الإسلام السياسي في التواجد على الخريطة الاجتماعية والسياسية للوطن العربي والامة الاسلامية، لابد وأن نعترف أولاً أن هذا الحركات، كانت ولا تزال، أحد التيارات الأصيلة، في الحركة الوطنية العربية والاسلامي، منذ حلقاتها الأولى، وأنه ساهم مع غيره في أكثر من بلد عربي واسلامي في مواجهة الاحتلال الأجنبي، وتحقيق الاستقلال الوطني، ولا ينازعه أحد، حقه في التواجد المشروع، على الخريطة السياسية في مجتمع ديمقراطي تعددي، ومؤكدة إيمانها

بالتعددية الحزبية والفكرية والسياسية، وبالنظام الديمقراطي البرلماني. ولكنه يفرض عليها أحد خيارين لا ثالث لهما: أما أن تتحول من أحزاب سياسية، إلى جمعيات دعوية وخيرية، تدعو للحفاظ على فرائض الدين وللتضامن بين المؤمنين به، من دون أن تقحم نفسها بالشأن السياسي، أو أن تفتح باب الاجتهاد، للتوصل إلى صيغة، تسمح لها بالعمل السياسي، بما فيه الوصول إلى الحكم، انطلاقاً من الإقرار بالعلمانية السياسية، على النحو الذي فعلته الأحزاب الديمقراطية المسيحية في الغرب، وهي الصيغة التي أخذت بها مثيلاتها في تركيا.

أما الرؤيا القومية للحكم فهي تمثل الأحزاب القومية العربية أو العروبة وتمثل القومية العربية أو العروبة وهي الإيمان بأن الشعب العربي شعب واحد تجمعهم اللغة والثقافة والتاريخ والجغرافيا والمصالح وبأن دولة عربية واحدة ستقوم لتجمع العرب ضمن حدودها من المحيط إلى الخليج. جسدت هذه الفكر الايدلوجي مثل الحركة الناصرية، والتيار البعثي الذين كانا الأكثر شيوعاً في الوطن العربي خصوصاً في فترة أواسط القرن العشرين حتى نهاية السبعينات، والتي تميزت بقيام الجمهورية العربية المتحدة بين مصر وسوريا وشهدت محاولات وحدوية أخرى كثيرة. اكتسبت القومية العربية مدأً جديداً شعبياً نتيجة الثورات العربية وظهور تيار شعبي عربي يدعو لوحدة عربية يقودها الشعب، يؤمن القوميون العرب بالعروبة كعقيدة ناتجة عن تراث مشترك من اللغة والثقافة والتاريخ إضافة إلى مبدأ حرية الأديان. الوحدة العربية هدف معظم القوميين العرب. كما يؤمنون بالوحدة العربية وهو الفكر الذي ساد في حقبة الستينات وحتى الثمانينات يطرح الآن مفهوماً جديداً للوحدة العربية يعتبر قريباً من المشروع الأوروبي، أي الدعوة للانصهار في كتلة ذات سياسة خارجية موحدة، وذات ثقل اقتصادي كبير يقوم على التكامل الاقتصادي والعملة الموحدة وحرية انتقال الأفراد والبضائع بين الأقطار المختلفة، بالإضافة لتفعيل اتفاقية الدفاع العربي المشترك للوصول إلى اتحاد عربي مع المحافظة على خصوصيات اجتماعية أو ثقافية قد توجد في بعض

المناطق العربية، تشكلت القومية العربية مع نهايات القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين أو عصر القوميات كما يسميه البعض.

وأما رؤيا مقلدين العلمانية في الوطن العربي والشرق الأوسط وما يعجبهم بها هو فصل الدين عن سياسة الدولة وفصل المؤسسات الدينية عن السلطة السياسية بسبب سطوة رجال الدين على المجتمع لكن معظم مقلديها ينكرون الفكر الالحادي الذي أسسها ويدعون أنهم مازالو على درجة من دينتهم وهذا ما تحشاه شعوب هذه المنطقة لذلك هي ضلت ضعيفة في هذه البلدان لكنها موجودة.

وأما رؤيا مقلدين الشيوعية في الوطن العربي والشرق الأوسط فهم يرون فيها فرصة للخلاص من سطوة وسلطة الرأسمالية والأقطاعية بسبب فكرها الاشتراكي العمالي ولكنها مكروهه في مجتمعات الشرق الأوسط بسبب فكرها الالحادي وبسبب دكتاتوريتها التي لا تؤمن بالانتخابات وايضا يخشاه البعض كونها نظرية اجتماعية وحرمة سياسية ترمي إلى السيطرة على المجتمع ومقدراته لصالح أفراد المجتمع بالتساوي ولا يمتاز فرد عن آخر بالمزايا التي تعود على المجتمع.

ان ابرز ما يؤخذ على الاحزاب الاسلامية او الانظمة الاسلامية، انها دائما ما تحتفظ بمليشيات خارج اطار الاجهزة الامنية للدولة فمثلا النظام السعودي يحتفظ بجماعات على شكل هيئة تسمى (الامر بالمعروف والنهي عن المنكر)ظاهريا عملها انها تزعم الحفاظ على الدين لكن هي بالاصل تقمع الحريات في المملكة العربية السعودية للبقاء على النظام، واما ايران فهي تحتفظ بمليشيات الباسيج التي ظهرت للحفاظ على النظام عندما قامت الثورة الاصلاحية التي سميت بالثورة الخضراء او الحركة الخضراء عام 2008راينا عبر القنوات الفضائية او مواقع الأنترنت كيف قمعت المتظاهرين بأبشع الوسائل. واما حزب الله حتى بعد خروج الاحتلال الاسرائيلي من جنوب لبنان ابقى على جناحه المسلح والذي يعتبر اليوم على قائمة الأرهاب. واما التيار الصدري في العراق حتى بعد دخوله الى الحياة السياسية وخروج الاحتلال الامريكي من العراق مازال محتفظ بمليشيات سرايا السلام، وكذلك الحزب الاسلامي الذي يمثل الاخوان

المسلمين في العراق لديه ميليشيا حماس العراق وحزب الدعوة بعد ان شددو معارضيه الخناق عليه انشا ميليشيا حديثا تسمى جيش المختار وتحالف مع ميليشيا عصابات اهل الحق ليسند ظهره بها والمجلس الاعلى الاسلامي عندما انشقت عنه ميليشيات منظمة بدر انشا ميليشيا طلائع الاسلام، وحتى النظام السوري الذي ينتمي الى حزب اشتراكي قومي عندما اشتد الصراع في الثورة السورية انشا عدة ميليشيات على اساس طائفي. لذلك الانظمة او الاحزاب الاسلامية لا تثق بالاجهزة الامنية للدولة او الجيش لانها دائما تكون منحازة الى الشعوب.

وايضا أبرز ما يؤخذ على هذه الانظمة أو الأحزاب الإسلامية هو استعباد المرأة فتراهم بالغوا كثيراً في استعباد المرأة بسم الاسلام وخصوصا في دول الخليج والعراق واليمن وأفغانستان وباكستان وغيرها من الدول الإسلامية. في هذه البلدان تعامل المرأة كأنها أسير أو كأنها شريت من قبل الرجل والبعض يعاملها كأنها مصيبة انزلها الله عليه. كما أن الكثير من النساء تحرم من التعليم. وحتى أن حصلت على فرصة وتعلمت فلن تستطيع الاستفادة من شهادتها، والبعض منهم يخشون الزواج من امرأة لديها شهادة جامعية وعندما تسأل عن السبب يقولون لك لقد اختلطت مع الشباب وتكلمت معهم أثناء درستها في الجامعة، لذلك يفضلون من يرتبطون بها أن تكون غير متعلمة أو درست الابتدائية وعاشت معظم حياتها قبل الزواج داخل البيت، الجميع يرى الان كيف يتم الأساءة الى المرأة من خلال ما نراه سواء عبر وسائل الأعلام أو عبر حياتنا اليومية، ورغم كل ما تفعله المرأة من الاعتناء بالأطفال وعمل المنزل المتعب نرى البعض يسبونوا ويشتموها وحتى يضربونها ضرب مبرح حتى أننا نرى بعض حالات كسور ونزيف وما الى ذلك، لقد عاملوا المرأة كأنهم اشتروها وكأنها إحدى ممتلكاتهم لأنهم يعتقدون ذلك فعلا، لأنك عندما تتقدم للخطبة فتاة يتفق أولياء الأمور على سعر معين كأنها سلعة وأحياناً لا يكون للمرأة رأي بالموضوع أصلاً، أما إذا خرجت عن المألوف وتزوجت شاب من اختيارها فعليها أن تتحمل كلام المجتمع من اتهامات ونظرات احتقار وأحياناً مقاطعة من أهل المرأة ويعتبروها خرجت عن الطريق.

واما ما يحصل من تشويه لسمعة المرأة او ما يسمى قذف للمحصنات دون أن يأتوا بشهداء وهو ما امرهم الله به، أمر جداً مؤسف، لقد سمعنا ورأينا اتهامات للنساء بالباطل لمجرد أنها خرجت عن المألوف أو عن أعراف المجتمع الذي ابتدعوها وما كتبها الله أو الإسلام عليهم، أن عدم التفريق بين العادات والتقاليد والأعراف وبين الإسلام أساء للإسلام كثيراً وشوه صورة الدين، وتحملت المرأة المسلمة الجزء الأكبر من الأساء، فعندما تحرم المرأة الخليجية من إعطاء الجنسية الى أولادها إذا كانت متزوجة من أجنبي والأجنبي هو شخص مسلم لكن من دولة ثانية امر لا يتفق مع الإسلام ولا مع تعاليمه، كما أنها لا تستطيع أن تكفل الأولاد، لكن في نفس الوقت تستطيع أن تكفل الخادم أو الخادمة الأجنبية، لم يأمر الإسلام بذلك، بل على العكس هنالك في كتاب القرآن الكريم والذي يعتبره المسلمون انه دستور الإسلام أية واضحة تنص على أن الله سبحانه وتعالى خلق الناس من عدة شعوب وقبائل ليتعارفوا والتعارف هنا فسروه بمعنى التزاوج، لا أعتقد أن الله سبحانه وتعالى قصد أن تحصل المرأة على زواج من قبيلة ثانية أو بلد ثاني وهو مسلم ثم لا تعترف القبيلة أو الدولة بالأطفال، وأيضا في المملكة العربية السعودية لا تستطيع المرأة قيادة السيارة لكن تستطيع أن تعين سائق غريب من شرق آسيا أو من غيرها وتبقى معه في السيارة.

لقد ضغطوا كثيراً على المرأة بحجة حمايتها ولكن من من، حمايتها من الرجل المتعصب الذي أساء لها، وهنالك الكثير من الضغط على المرأة للارتداء النقاب ونحن في بلدان أين ما تذهب يطلبون الوثائق الرسمية سواء في المطارات أو المستشفيات أو دوائر الدولة الرسمية والذي أكثر 80 بالمائة من موظفيها رجال ثم أنه ليس جوهر الإسلام. كما أن بعض رجال الدين وصفوا المرأة بالشیطان أو أن الشيطان يتجسد في المرأة، ولا أعرف على ماذا استندوا بكلامهم هذا، لم يذكر القرآن الكريم إساءة للمرأة ولا الحديث الشريف ولكنهم اجتهدوا من أنفسهم. أن أوضاع المرأة المسلمة أصبحت أسوء حتى من العصر الجاهلي فعلى الأقل كانت هنالك نساء أميرات وحكيما في العصر الجاهلي أما الان فلا توجد امرأة تحكم بلاد أو امرأة يؤخذ باحکمتها. بل حتى ما يتداول في الشارع

الاسلامي أن النساء ناقصات عقل ودين مستندين بذلك لحديث للرسول عليه الصلاة والسلام وكالعادة اساءو فهم الحديث واعتبروه أدانة للمرأة المسلمة وهذا غير صحيح. لا ننكر أن هناك دول عربية فهمت حرية المرأة بالخطأ وأعطت حرية ضاهية للمرأة مثل لبنان ومصر ودول المغرب العربي وما يحصل في لبنان ومصر ودول المغرب العربي من تشبه للمرأة الغربية في تصرفها هو أمراً سيئاً. مثل ارتداء الملابس المكشوفة والفاضحة جداً والبارات والحانات الليلية التي ترقص بها النساء وفقدان البنت عذريتها قبل الزواج وأمور سيئة كثيرة، متناسين أننا مجتمع شرقي وعربي والأكثرية منا مسلم، في حين أن هنالك قوانين في لبنان تحرمها من أمور جيدة مثل عدم منح الجنسية للأطفال إذا كانت متزوجة رجل من جنسية أخرى، وايضاً عدم فتح حساب خاص في المصارف بسم المرأة بدون ولي أمرها، وقوانين أخرى متعلقة بالضمان الاجتماعي، وإجازة الأمومة، وحرية المرأة في اختيار نوع العمل ومكانه، وحماية المرأة من التحرش الجنسي وغيرها من القوانين، أن علاقة هذه الدول بأوروبا وخصوصاً فرنسا بحكم أنها كانت تحتل هذه البلدان جعلها تحاول تقليد ما يحصل في تلك الدول وبسبب الوضع الاقتصادي لهذه البلدان فهي لا تمتلك ثروات نفطية أو خيرات، مما جعلهم يهجرون الى أوروبا وفرنسا للعمل ومن ثم العودة الى البلد الأم مصطحبين معهم بعض العادات من هذه البلدان والتي لا تتناسب مع مجتمعتنا العربية والإسلامية.

وايضا أبرز ما يؤخذ على الاحزاب والأنظمة الإسلامية هو اختراع الألقاب لرجال الدين مثل (شيخ الإسلام) و(اية الله العظمى) و(حجة الإسلام) وغيرها لتكون قريبة ومؤثرة على نفوس الناس التي عندما تصاب بالأحباط تلجأ الى الدين وهؤلاء يمثلون الدين في وقتنا الحاضر.

وكما يعلم الجميع الآن أن رجال الدين المسلمين أما يكونوا مع النظام الحاكم أو مؤيدة لحزب سياسي يطمح بالوصول الى الحكم، وهم دائماً ما يمتدحون بالحكام والسياسيين وأن كانوا على خطأ وابتعدوا عن شريعة الدين التي وصى بها الله كل البعد، ويساندون الأنظمة التي تدعي أنها تحكم بسم الإسلام أو غيرها، وتراهم يسكتون على

ترف هذه الأنظمة وتبذيرها وهي التي تسكن في عدة قصور وفقراء شعوبهم يسكنون في الخيم او بيوت من طين ويشبعون وشعوبهم جائعة وثروات الشعوب تذهب الى المصارف في اوربا والعرب يموتون جوعاً يوماً وينطبق هذا الأمر على من يحكم بالشرعية الاسلامية او من كان غير ذلك. فأذا أخذنا دول الخليج العربي الذي معظمها تحكم بالشرعية الاسلامية وأولهما المملكة العربية السعودية فتبلغ ثروة آل سعود أكثر من ترليون دولار أمريكي 1000 مليار دولار. هذا ما يعادل ضعف الناتج المحلي الإجمالي السعودي الذي يبلغ حوالي 600 مليار دولار.

كما كشفت وثيقة أمريكية سربها موقع ويكيليكس عن أن أميراً سعودياً أبلغ السفير الأمريكي في المملكة آنذاك أن "عائدات مليون برميل من النفط يومياً تعود بأكملها إلى خمسة أو ستة أمراء". تشرح تفاصيل توزيع المداخل بين أفراد العائلة الحاكمة حيث بلغت المعاشات الشهرية حتى 270 ألف دولار إلى أبناء عبد العزيز بن سعود وتتضمن المكافآت هدايا الزواج ومبادرات بناء القصور إضافة إلى "الوفاء بوعود الأمراء المالية" ومكافآت شهرية أيضاً لأفراد وعائلات من خارج العائلة المالكة. وتشير الوثيقة بأن الأمراء يقومون بالإستيلاء على الأراضي وبيعها بأموال طائلة على الدولة.

وحسب الوثيقة فان مخصصات أمراء آل سعود كلفت خزينة الدولة ملياري دولار في سنة 1996م وحدها. فأبناء عبدالعزيز يتقاضون شهرياً : مليون ومئة وخمسة وعشرون ألف ريال وأحفاد عبد العزيز بن سعود يتقاضون شهرياً: مئة وإثني عشر ألف وخمسين ريال وأبناء الأحفاد يتقاضون شهرياً : ثمانية وأربعون ألف وسبعمئة وخمسون ريال وأحفاد الأحفاد يتقاضون شهرياً : ثلاثين ألف ريال.

وحسب مجلة فوربس للأغنى العائلات المالكة في العالم 2010- 2011 فإن الملك عبد الله بن عبد العزيز ملك السعودية لديه 18 مليار دولار من دون حساب العقارات. اي ما يعادل ميزانيات خمس او ست دول اسلامية فقيرة. في حين ان قناة العربية عرضت في احد تقاريرها عن الفقر في السعودية ظهر فيها بعض العوائل التي تسكن منازل سيئة جدا ويعشون بحالة معاشية صعبة. كما قالت المجلة أن الشيخ خليفة بن زايد ال نهيان

رئيس دولة الامارات لديه 15 مليار دولار.والشيخ محمد بن راشد ال مكتوم رئيس وزراء دولة الامارات وحاكم دبي لديه 4مليار دولار. وحمد بن خليفة ال ثاني أمير قطر السابق ووالد أمير قطر الحالي لديه 2، 5مليار دولار، وقالت المجلة أن قابوس بن سعيد سلطان عمان لديه 700مليون دولار في حين ظهر تقرير ايضا على قناة العربية الاخبارية يظهر فيه بعض العمانيين يسكنون في منازل من طين.وقالت المجلة ان صباح الاحمد الجابر الصباح امير الكويت لديه350 مليون دولار في حين تظهر المسلسلات والبرامج الواقع في الكويت الكثير من الفقراء وبعضهم يسكن في عشوائيات.واذا ذهبنا الى باقي البلدان الاسلامية فأن ان محمد السادس ملك المغرب لديه 2، 5 مليار دولار في حين ان المغرب لديه نسبة فقر كبيرة. وايضا عندما تساقطت الانظمة بعد الثورات العربية او الربيع العربي " فسمعنا ان الرئيس التونسي السابق زين العابدين بن علي لديه أرصدة في بنوك سويسرا بملايين الدولارات ولديه عدة قصور وسيارات فاخرة والشعب التونسي كان ومازال يعاني من الفقر والبطالة وسوء المعيشة التي تضطر به الى الهجرة الى أوروبا، والرئيس المصري حسني مبارك كان لديه ملايين الدولارات في بنوك اوربا وعدة فلل في حين ان الشعب المصري من بين البلدان الاولى التي تقع تحت خط الفقر وكذلك نظام القذافي واولاده.وبعد الاحتلال الأمريكي للعراق نسمع يوميا بسرقة المليارات من قبل المسؤولين والهروب الى اوربا.ان هذه الامور خلقت ثغرة كبيرة وعدم ثقة بين الشعوب والحكام شارك في صنعها معظم رجال الدين الاسلامي الذي دائما ما يمدحون ويدعون لهؤلاء الحكام والكل يعلم بأن رجال الدين في دول الخليج تمتدح وتدعي بالتوفيق لحكامها وكذلك في مصر والمغرب وباقي البلدان واما العراق فرجال دينه لايتوقفون عند أمتداح الحكام والتصفيق له بل يشاركون في سرقة شعبه الفقير، لذلك أعتقد بأن نجاح الثورات العربية في تونس ومصر واليمن وليبيا هو أبتعاد رجال الدين عنها. وسبب قشل الثورة السورية هو أعطائها الطابع الطائفي والديني وايضا حالما تدخل رجال الدين في الثروة الثانية في مصر حولت الى مواجهات فكرية وعقائدية وكذلك الأمر في أعتصامات العراق

في الأنبار التي خرجت بعفوية ولكن عندما أعطي لها الشكل الديني تحولت الى مواجهات مسلحة مع الحكومة.

وأبرز ما يؤخذ على الانظمة القومية وغيرها في العالم العربي والاسلامي ان معظمها أنظمة دكتاتورية وقمعية لا تؤمن بالانتخابات الحرة ويحكم فيها النظام لمدة عقود كما ان بعضها اتى من خلال انقلابات عسكرية لذلك ثارت الشعوب على البعض منها واقامت ثورات ما يسمى ب (الربيع العربي). فقد قامت ثورة في تونس على الرئيس التونسي على بن زين العابدين عام 2010 واطاحة بنظامه مما جعل الرئيس يهرب الى جهة مجهولة. وبعدها خرجت تظاهرات كبرى في مصر للعزل الرئيس حسني مبارك قبولت في البداية بقمع التظاهرات من قبل السلطات الا انها استمرت وخلال ثلاث اسابيع قدم الرئيس المصري استقالته، لكن بعد تقديم أستقالته طالب الشعب بمحاكمته بعدة قضايا منها قتل المتظاهرين، وبعد ذلك بسنة تقريبا وبعد انتخاب الرئيس محمد مرسي خرج الشعب المصري في تظاهرات معارضة ومؤيدة له مما ادى الى تدخل الجيش وعزل الرئيس محمد مرسي وحبسه ثم محاكمته. وايضا خرج الشعب اليمني على رئيسته علي عبد الله صالح واستمرت التظاهرات لبضعة ايام وقدم الرئيس علي عبد الله صالح استقالته ووصفت الثورة اليمنية بأقل ثورة دموية في الربيع العربي. وفي ليبيا خرجت تظاهرات بدأت في مدن معينة مثل بنغازي وغيرها من المدن، لكن رفض الرئيس الليبي معمر القذافي الاستجابة وواجههم بالقوة مما ادى الى صراع مسلح شارك فيه حلف الناتو والولايات المتحدة من خلال القصف الجوي والصاروخي ودعم الثوار بالسلاح ضد القوات المساندة للرئيس معمر القذافي، دام الصراع اكثر من ستة أشهر ادى الى مقتل ثلاث من اولاد القذافي وبعد سقوط العاصمة طرابلس قتل القذافي بطريقة بشعة ودفن دون ان يعلم بمكانه قبره احد، كما القي القبض على ابنه الاكبر سيف الاسلام القذافي واحاله الى القضاء، كما خرج الشعب السوري في تظاهرات بدأت في حمص وحلب وادلب ودرعا ضد نظام بشار الاسد لكنها واجهت بقمع من قبل قوات النظام

مما أدى الى صراع مسلح سيطرت المعارضة السورية على عدة مدن وانشق عدد كبير من قوات النظام السوري وانضموا الى المعارضة المسلحة، استخدم النظام السوري انواع الاسلحة بما فيها الاسلحة الكيماوية واستعان ضد شعبه بمقاتلين شيعة من حزب الله ومن الحرس الثوري الايراني ومن بعض شيعة العراق ومن الحوثيين من اليمن ويقال ايضا ان طيارين روسين شاركوا بقصف المدن السورية التي تسيطر عليها المعارضة. تعتبر الثورة السورية الاكثر دموية من بين ثورات الربيع العربي حيث قتل اكثر من مئة وعشرين الف شخص ونزح اكثر من اربعة ملايين شخص الى الدول المجاورة للسورية وبعض البلدان ومازال الصراع مستمر بين قوات النظام ومن يسانده وبين المعارضة ومن يساندها. تحولت الثورة السورية الى صراع طائفي من جهة وصراع بالوكالة من جهة اخرى. فالصراع الطائفي اصبح بين سنة وعلويين وبدات الجماعات المسلحة من الطرفين تذهب للقتال في سوريا. واما الصراع بالوكالة وهو صراع بين الولايات المتحدة الذي تدعم المعارضة السورية بالاسلح والمال وروسيا الذي تدعم نظام بشار بالاسلح والمال ومن جهة اخرى بين دول دول الخليج بقيادة المملكة العربية السعودية الذي تدعم المعارضة السورية سياسيا وماليا وايران الذي تدعم نظام بشار بلمقاتلين والمال وسياسيا وهذا الامر ادى الى اطالت هذه الثورة الى أكثر سنتين وما زال الصراع مستمر. وايضا خرجت مظاهرات وأعتصامات في العراق في المحافظات التي تكون ذات غالبية سنية رفضا لسياسات الحكومة بعد الاحتلال الامريكى للعراق لكن تركيبة العراق الطائفية والسياسية جعلت هذه المظاهرات ضعيفة، لأن الحكومة شيعة فجعلت الشيعة تعتقد أن المظاهرات ضدهم او هذا ما حشد اليه الحكومة للجماهير الشيعية. أنهت الحكومة العراقية الأعتصامات بالقوة مما أدى الى نشوب صراع مسلح بين قوات الحكومة والمعتصمين الذي يتبعون الى العشائر السنية في محافظة الأنبار وصلاح الدين والموصل.